من السفوح الغربية للضفة والتي تشكل مصدر التغذية لاكثر من نصف المياه الجوفيـة في « اسرائيل » .

٢ ـ ١ نماذج من سياسة تقييد الاستغلال المائي للمواطنين العرب :

يعتقد بعض الخبراء المطلعين بان الحكومة « الاسرائيلية » قد قررت فعلا تحديد سقف لكمية المياه التي يسمح لأصحاب الآبار العربية في الضفة بضخها بمالا يتجاوز ٣٥ مليون متر مكعب . وبذلك تكون الكمية الكلية لاستهلاكهم هي بحدود ١٠٠ ـ ١٢٠ مليون متر مكعب . ومن أجل تحقيق هذا الهدف ، فقد اتخذت السلطة عدة اجراءات ، منها :

١. منع حفر آبار جديدة للاغراض الزراعية منعا باتا . وبالفعل لم يحفر بئر واحد لهذا الغرض منذ بداية الاحتلال . الا أن الحكم العسكري أصدر مؤخرا رخصتين للحفر في منطقة العوجا بعد الضجة العالمية التي اثارتها قضية جفاف الينابيع والآبار هناك ، بسبب تأثير الآبار « الاسرائيلية » المجاورة .

٢. حصر رخص حفر آبار الشرب ضمن أضيق نطاق . وحتى اليوم ، لم يوافق الحكم العسكري الا على خمس آبار لحساب البلديات في كل من نابلس (بئران) وقلقيلية وطولكرم وقفين .

٣. فرض تقنين صارم على الضخ من الآبار العربية وتعريض المخالفين للمحاكمة العسكرية . وقد أستعرضنا سابقا الكيفية والظروف التي رافقت هذا التحديد . وبالفعل ، فقد ساعدت هذه الخطوة ، بالاضافة لما ذكر اعلاه ، عن عدم حفر آبار جديدة ، على تقييد ضخ المياه الجوفية للمواطنين العرب ضمن كمية محددة سلفا .

٤. التضييق على مزارعي المناطق المروية لنواع « أمنية » وهنالك الكثير مما اتخذته السلطة في هذا المجال . وفيما يلي عينة منها ـ

أ) بادرت السلطة في اوائل الاحتلال الى نسف ١٤٠ مضخة كانت قائمة على الضفة الغربية لنهر الاردن ، تستخدم في ري البيارات والمزارع الموجودة في الشريط السهلي المحاذي لنهر الاردن والمعروف بمنطقة الازوار . وقد كانت هذه المنطقة قبل الاحتلال من أخصب وأهم مناطق انتاج الخضروات في الضفة الغربية .

ب) اغلاق مساحات واسعة من الاراضي الزراعية الجيدة في الاغوار والبقيعة ومناطق أخرى . ويقدر بان اكثر من ٨٠ الف دونم قد اغلقت شمالي طريق نابلس/دامية فقط

جـ) اجبار عدد من المزارعين على مبادلة اراضيهم بأراض اخرى يسيطر عليها حارس أملاك الغائبين . وبالطبع فقد رفض كثير من المزارعين هذا العرض لما يسببه من مشاكل وتعقيدات بين المواطنين العرب أنفسهم ، ولذلك اضطروا الى ترك مزارعهم والرحيل الى المدن والقرى المجاورة .

د) تجريف وهدم قنوات الري في منطقة الجفتلك في صيف ١٩٧٩ ، بحجة شق « حزام أمني » جديد . وقد سبب ذلك ضررا بالغا لاصحاب البيارات والمزارع في المنطقة .

هـ) محاربة أي مشروع قد يؤدي في النهاية الى زيادة كمية المياه التي يستخدمها المواطنون

العرب أو مساحة الارض المروية لديهم . ومثال على ذلك السياسة العدائية التي تنتهجها السلطة ووسائل الاعلام ضد المؤسسة أنيرا (American Near East Refugees Aid) ، بسبب موافقتها على تمويل مشروع استبدال قناة الفارعة الترابية بشبكة من الانابيب .

وبالفعل ، فقد رفضت السلطة الموافقة على تنفيذ المشروع المذكور بالرغم من ان الدراسات الفنية التي قام بها الخبراء الاميركيون والعرب ، قد أثبتت انه يؤدي الى مضاعفة كفاءة استغلال المياه التي تمر فيه .

و) تعتبر الحالة السيئة التي وصلت اليها القطاين التي أقامها المزارعون الفلسطينيون عبر مئات السنين على سفوح التلال في الضفة الغربية ، نموذجا حيا لنتائج السياسات الاقتصادية في الضفة .

فقد ساءت احوال الجدران الاستنادية الى حد بعيد لانعدام صيانتها بسبب الارتفاع البالغ في اجور العمال . وقد أدى ذلك الى حدوث انجراف شديد في التربة السطحية للسفوح الجبلية والى تسرب الجزء الاكبر من مياه المطر الى الاودية التي تؤدي في النهاية الى المناطق الساحلية داخل « اسرائيل » . كما يدخل في نطاق هذه السياسة الاهمال المتعمد للأحراج في الضفة والذي يصل في بعض الاحيان الى حد محاربة نشاطات التحريج ، وتشويه الاحراج القائمة .

٢ ـ ٢ : نماذج من الاستغلال « الاسرائيلي » لموارد المياه في الضفة :

ان الشق الثاني لجوهر السياسة « الاسرائيلية » بالنسبة لموارد المياه في المناطق المحتلة ، هو العمل على استغلالها بشكل كولونيالي يستهدف بالدرجة الاولى تحقيق المصالح « الاسرائيلية » . ويلاحظ بأن الحكومات « الاسرائيلية » المتعاقبة تتفق على ضرورة احكام سيطرتها التامة على موارد المياه في الضفة ، متذرعة بضرورة تنسيق استغلال هذه الموارد لمصلحة « الطرفين » .

فيما يلي نماذج من الاجراءات « الاسرائيلية » التي تحقق « لاسرائيل » الاستيلاء على نصيب الاسد في مياه الضفة الغربية :

١) قامت « اسرائيل » بحفر ٢٩ بئرا ارتوازيا في الضفة تضخ نحو نصف كمية المياه التي تضخها الآبار العربية مجتمعة وعددها ٣١٤ بئرا . وما زالت النية متجهة نحو حفر المزيد من هذه الآبار .

٢) في الوقت الذي منع فيه المزارعون العرب من استغلال مياه نهر الاردن في ري منطقة الاغوار ، سمحت السلطة للمستوطنين « الاسرائيليين » في شمالي وادي الاردن بضخ المياه من النهر لاستعمالها في ري بعض المحاصيل التي تتحمل تركيزا متوسطا من الاملاح (مثل العنب) . ويقدر بان « اسرائيل » تضخ نحو مليون متر مكعب في اطار هذا المشروع الذي يعرف باسم مشروع مياه جلجال .

٣) بايعاز من السلطة ، يحصل بعض المستوطنات والثكنات العسكرية على كميات كبيرة نسبيا من المياه ، من عدد من الآبار والينابيع العربية التي تشرف عليها دائرة المياه المركزية . ويتم ذلك : اما عن طريق الضخ خلال شبكة من الانابيب ، او ينقل المياه في تنكات ضخمة .